DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للطوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com

تطور البنية الاجتماعية العراقية (1921- 1958)

عبد حسين عبد محسن سوسه *

نوال زغير عذاب الخفاجي

جامعة الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/4/20

تاريخ التعديل : ____

قبـول النشـر: 2021/5/2

متوفر على النت: 2022/2/17

الكلمات المفتاحية :

تطور،

البنية الاجتماعية،

العراق

الملخص

موضوع الدراسة تتضمن مواكبة تطور المجتمع العراقي منذ عام 1921-1958 وما طرا من تغيرات في البنية الاجتماعية وقسم البحث الى ثلاث محاور:

المحور الاول 1921-1957 تناول كانت حكومة الانتداب قد عمدت إلى توسيع عملية استحواذ رؤساء العشائر والتجار ورجال الطبقة الحاكمة على أراض وقطاعات زراعية إضافية وذلك بتشريعها قوانين لصالحهم. وبعد حصول العراق على الاستقلال الشكلي عام 1932 تابعت الحكومات العراقية المتوالية هذه السياسة التي عملت على حرمان الفلاح العراقي من كثير من الحقوق الإنسانية.

والمحور الثاني 1932 – 1958 تناول تغيير العلاقات الاجتماعية في الريف العراقي المبنية على الاستغلال والظلم أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعي (رقم 30 لسنة 1958) وذلك لاجل القضاء على الاستغلال والإقطاع وخلق ظروف جديدة لتطوير الفلاح العراقي . وبدأت بالفعل خطوات لانعاش الاقتصاد العراقي مركزة على المشاريع الصناعية بعد عام 1958.كان سكان المدن فهم يتألفون من شرائح متعددة فمنهم أصحاب المناصب الحكومية والعسكرية والوظائف المدنية المختلفة والتجار وملاك الأراضي والعمال والحرفيون والكسبة . وقد شهدت المدن العراقية نموا تدريجيا مثل شق الطرق والشوارع والجسور والمباني العامة و الحدائق والإضاءة الكهربائية وإسالة الماء والأبنية السكنية والتجارية وبدأت حركة تطوير الضواحي المحيطة بها ، والمحور الثالث : الأحوال الصحية في العراق (1939-1958)

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

موضوع الدراسة تتضمن مواكبة تطور المجتمع العراقي منذ عام 1921م لغاية 1958م وما طرأ من تغيرات في البنية الاجتماعية وقسم البحث الى ثالث محاور :

- **المحور الأول : البنية الاجتماعية (1921 – 1957) :** كانت حكومة الانتداب قد عمدت إلى توسيع عملية استحواذ رؤساء العشائر والتجار ورجال الطبقة الحاكمة على أراض وقطاعات زراعية إضافية وذلك بتشريعها قوانين لصالحهم .

وبعد حصول العراق على الاستقلال الشكلي عام 1932م تابعت الحكومات العراقية المتوالية هذه السياسة التي عملت على حرمان الفلاح العراقي من كثير من الحقوق الإنسانية .

- **المحور الثاني : البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1932 – 1958) :** تناول تغيير العلاقات الاجتماعية في الريف العراقي المبنية على الاستغلال والظلم أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعي (رقم 30 لسنة 1958م) وذلك من أجل القضاء على الاستغلال والإقطاع وخلق ظروف جديدة لتطوير

*الناشر الرئيسي : E-mail : abd71soosa@gmail.com

الفلاح العراقي . وبدأت بالفعل خطوات انتعاش الاقتصاد العراقي مركزة على المشاريع الصناعية بعد عام 1958م .

كان سكان المدن فهم يتألفون من شرائح متعددة فمنهم أصحاب المناصب الحكومية والعسكرية والوظائف المدنية المختلفة والتجار ومالك الأراضي والعمال والحرفيون والكسبة . وقد شهدت المدن العراقية نمواً تدريجياً مثل شق الطرق والشوارع والجسور والمباني العامة و الحدائق والإضاءة الكهربائية وإسالة الماء والأبنية السكنية والتجارية وبدأت حركة تطوير الضواحي المحيطة بها .

- **المحور الثالث : الأحوال الصحية في العراق (1939 – 1958) .**

المحور الأول : البنية الاجتماعية (1921 – 1957) :

قبل أن نبحث في الأحوال الاجتماعية للمجتمع العراقي في الفترة من (1921 - 1957) ، أجد من المناسب أن نعرف شيئاً عن سكان العراق ، عددهم ومكوناتهم حيث تشير الإحصائيات إلى ما يلي :

عدد سكان العراق [1]

السنة	عدد السكان (نسمة)
1927	2.968.000
1934	3.380.000
1947	4.816.000
1957	6.495.000

ولنأخذ بعض التفاصيل عن تعداد 1957م ، إذ أن الأغلبية الساحقة منهم ذات أصل عربي ، فهم يؤلفون 80% من مجموع السكان ، وعدد نفوسهم (5.018.962) نسمة موزعين على جميع محافظات القطر الأربعة عشر ، أما نفوس السكان الأكراد فيبلغ (1.042.774) نسمة موزعين على المحافظات الشمالية الأربع ، وبلغ نفوس السكان التركمان (136.806) نسمة ، أما الأقليات الأخرى فبلغت حوالي (100 ألف) نسمة وهم من الكلدان والسريان .[2]

وينتمي العراقيون إلى أديان ومذاهب متعددة ، فالمسلمون يبلغون حوالي (6.057.493) نسمة ، والمسيحيون (206.206) نسمة ، أما الصابئة (11.825) نسمة ، واليهود 906) نسمة ، أما الديانات الأخرى فتبلغ نفوسهم حوالي (56.924) نسمة موزعين على محافظات القطر.[3]

أن نسبة الولادات إلى الوفيات تعين مبدئياً والى حد بعيد مشكلة السكان في البالد وتبين موقفها وعلاقاتها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . وان اكثر من 50% من السكان في العراق هم دون سن 20 سنة وان عدد نفوس الأطفال الذين دون الخمس سنوات في إحصاء 1957م هو (1.225.400) طفل .

أن هذه الأرقام توضح بشكل جلي ارتفاع نسبة الولادات في العراق فليس في العراق من العادات الاجتماعية ما يقف حائلاً بوجه تكاثر السكان ، بل بالعكس فإن عادة الزواج المبكر مقبولة ومستحبة عند الأكثرية من السكان وخاصة في الريف وحتى بين الطبقات الكادحة في المدن .[4]

أما نسبة الوفيات فهي كبيرة أيضاً وإلا لزاد عدد نفوس العراق زيادة كبيرة وعالية ولهذا أسبابه حيث ترتبط نسبة الوفيات بأمور كثيرة كالأمراض والأوبئة وقلة المستشفيات والأطباء وانخفاض مستوى المعيشة والحروب والأمية والجهل وسوء الخدمات العامة وان الأغلبية الساحقة كانت محرومة من وسائل الحياة الحرة الكريمة .[5]

كانت حكومة الانتداب قد عمدت إلى توسيع عملية استحواذ رؤساء العشائر والتجار ورجال الطبقة الحاكمة على أراضٍ وقطاعات زراعية إضافية وذلك بتشريعها قوانين لصالحهم واعطائهم الدعم المستمر مادياً ومعنوياً وذلك لكسب تأييدهم وخلق طبقة متنفذة موالية لبريطانيا , كما عملت على إضعاف قوة الفلاحين وإخماد انتفاضتهم بقوة السلاح وأجبرتهم على

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

الخضوع لمشيئة الشيوخ المالكين التابعين لهم قانونياً واقتصادياً .

لقد أدت هذه السياسة إلى حصول شيوخ العشائر والمالكين على قوة اقتصادية وسياسية واسعة من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه السياسة عملت على الإخلال بوضع الفلاح العراقي فانحط مستواه المعاشي واجبر الكثير من أبناء الريف على ترك الزراعة والالتجاء إلى المدينة طلبا للرزق .

وبعد حصول العراق على الاستقلال الشكلي عام 1932م تابعت الحكومات العراقية المتوالية هذه السياسة التي عملت على حرمان الفلاح العراقي من كثير من الحقوق الإنسانية واجبرته على العيش في بؤس شديد وحالة مزرية بسبب الفقر والجهل والمرض .[6]

ففي عام 1933م شرَّعت الحكومة العراقية قانون حقوق وواجبات الزارع تحت (رقم 28) وأدعت الحكومة في أسباب تشريعه انه لتنظيم عملية الإنتاج الزراعي بكفاءة وإنتاجية افضل ولمنع هجرة الفلاحين المتزايدة إلى المدن ، ولكن الغاية الحقيقية وراء القانون كانت ربط مصير الفلاح العراقي بمالك الأرض وتقييد حركته واعطائه الشرعية لاستغلال الفلاح وجعله عبداً أو وقفاً بدل أن يكون مواطناً منتجاً .

كما جاءت القوانين الأخرى التي شرعت فيما بعد خلال العهد الملكي جاءت لتخدم مصالح المالكين واصحاب الإقطاعيات الكبيرة التي أدت إلى هجرة الفالحين الواسعة وإهمال الأراضي الزراعية وزيادة أمالحها بسبب الاستغلال غير الأمثل للأرض وعدم استثمار المالكين (من رؤساء العشائر ورجال الطبقة الحاكمة وأثرياء المدن) لرؤوس الأموال والأرباح الطائلة في تحسين عملية الإنتاج الزراعي لكون اغلبهم يعيش في المدن ويعتمد على السركال في إدارة مصالحه الزراعية وبالتالي فإن كل هذه العوامل أدت إلى تخلف الزراعة وقلة الإنتاج الزراعي مما اضر بالاقتصاد العراقي وعمل على عرقلة نموه .[7]

وفيما عدا تركز الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية في أيدي الشيوخ والأغوات العشائريين فإن العديد من الوجهاء والمتنفذين في المدن حصلوا على أراضٍ زراعية واسعة من خلال تفويضها بالطابو . أو من خلال إجبار بعض الفلاحين الذين يمتلكون الأرض على بيعها لهم بثمن بخس أو الاستحواذ عليها بطرق غير مشروعة .[8]

ومن جهة أخرى شهد عهد الانتداب البريطاني استغال كبار موظفي الدولة ورؤساء الأحزاب والنواب والأعيان نفوذهم لالتزام الأراضي الأميرية (أراضي الدولة) ، على الرغم من القوانين التي تحد من استغال الموظفين مناصبهم للحصول على الأراضي . وواقع الحال أن قسماً من الأراضي الأميرية التي كانت تتصرف بها العشائر ، وخاصة القريبة منها ، قد انتقلت إلى رجال الدولة بعلم من السلطات العراقية وسلطات الانتداب البريطاني وذلك ضمن الهدف البعيد الرامي إلى تعزيز القاعدة المادية للقوى الاجتماعية التي تسند الوجود البريطاني في العراق .[9]

إن هذه الإجراءات والقوانين الحكومية التي صدرت لصالح الشيوخ والأغوات ورجال السلطة والمناصب الحكومية أفضت إلى تحولات اجتماعية واقتصادية بعيدة الغور في الريف العراقي على حساب الفلاحين الذين كانوا ضحية لها، وانهم لم يترددوا في استغال الفلاحين إلى أقصى حد بحيث وصل بهم الحال إلى أن يكونوا أشبه بالعبيد للإقطاعيين ، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق فقد كان الفلاح يعمل في الأرض على أساس الإيجار بالمحاصصة بالغلة النهائية إذ أن للمالك الأرض ، وان المالك له حق التصرف فيها بالنسبة للأراضي الأميرية .[10] وكان احتساب تلك الحصة يتم بطريقة لا تترك للفالح ما يكفي أبسط متطلبات العيش أسرته .[11], بالإضافة إلى ذلك كان على الفلاح أن يدفع للشيخ أو الآغا أو المالك هدايا ورسوم عديدة .[12] وقد ذكر تقرير لسلطات الانتداب البريطاني في سنة 1931م

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

أنه لا يوجد بين الفلاحين العراقيين سوى نفر قليل غير مدينين.[13]

إن جزءاً كبيراً من المجتمع العراقي خلال الحكم العثماني ولغاية الأربعينيات كان ذو طبيعة عشائرية . لقد لعب ذلك الجزء دوراً اجتماعياً وسياسياً هاماً في القطر . فوقوع موارد مادية وبشرية كبيرة تحت سلطة الشيوخ أعطى العشائر اكتفاء ذاتياً واستقلال عن السلطة المركزية . ولقد دعم ذلك بالطبيعة الجغرافية لموقع العشائر حيث أنها غطت مساحة تقدر بـ(10/9) من ارض الريف وأحاطت بالأقضية والمدن وسيطرت على شبكة المواصلات في القطر.[14]

قال الملك فيصل في تقرير له سري أماله قبيل وفاته في عام 1933م ((أن القبائل أقوى من الحكومة ، فهي تملك اكثر من مائة ألف بندقية بينما الحكومة لا تملك سوى خمسة عشر ألف بندقية)) وقد علق الملك على ذلك قائلاً : ((لا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه ، وهذا النقص يجعلني أتبصر ، وادقق ، وادعوا رجال الدولة ، ومديري دفة البلاد ، للتعقل وعدم المغامرة .[15], ويذكر الدكتور علي الوردي ((أن الصراع بين قيم البداوة والمدينة لا زال قائماً في نفوس اغلب العراقيين ومن دلائل هذا الصراع بين قيم البداوة والمدينة في العراق هو ما نشاهده فيه من ازدواج في القانون فليس هناك في الدنيا مجتمع حديث يسيطر فيه قانونان ، قانون عشائري وقانون مدني . والعراقي مترنح بين هذين القانونين لا يدري أين يتوجه ، انه يرقص رقصة عشائرية ويغني أغاني مدنية وخالصة الأمر : نشاز !)) .[16]

وعن العشائر والشيوخ تقول السيدة جيرترود بيل (Gerttrude Bell) السكرتيرة الشرفية للمندوب السامي البريطاني للعراق في العام 1922م ((انهم الناس الذين احب واني اعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الأهمية في طول العراق وعرضه واعتقد انهم العمود الفقري للبلاد)) .[17]

ولا يفوتنا أن نذكر أن البريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى حين دخولهم العراق اصدروا في الأول من شباط 1916 نظام (دعاوي العشائر المدنية والجزائية) بعد دراستهم للمجتمع العراقي وتوصلوا إلى نتيجة ، أن من يسيطر على القبائل العراقية يسيطر على العراق كله وهو استنتاج صحيح إلى حد كبير إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار عدد سكان العراق ونسبة القبائل العراقية إلى العدد الكلي للسكان ودورهم المؤثر.[18]

خول نظام دعاوي العشائر الحكام السياسيين بتشكيل المجالس القبلية من الشيوخ البارزين في كل منطقة ، وكان الهدف من ذلك كما قالت الـ(مس بيل) هو أنه كان وسيلة لإزالة حمل ثقيل عن عواتق الحكام السياسيين الذين لم تكن قراراتهم مطمئنة للناس مثل قرارات الشيوخ بأي حال من الأحوال .[19]

وعلى أي حال فأن الدافع الأساسي الذي حدا بالساسة البريطانيين إلى إصدار نظام دعاوي العشائر هو كسب الشيوخ المؤثرين لجعلهم قاعدة اجتماعية يمكن الاعتماد عليها لضمان استقرارهم في العراق ، كما أن فصل المجتمع العشائري عن المجتمع الحضري من خلال تطبيق نظامين يختلف أحدهما عن الآخر في قطر واحد يعد وسيلة من الوسائل التي اعتمدتها الحكومة البريطانية في سياستها القائمة على أساس التمييز والتفرقة لضمان هيمنتها واستمرار وجودها أطول فترة زمنية ممكنة .[20]

ويرى الباحث أن لهذا القانون أهمية كبيرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق والذي استمر تطبيقه إلى اكثر من أربعة عقود من الزمن حيث تم إلغاءه بعد مجيء ثورة 14 تموز 1958 في العراق واقامة النظام الجمهوري فيه أنه تكريس للظلم والتخلف .

إن قيم الفلاح العراقي من شهامة ومروءة وحماية الجار والكرم والضيافة قد تغيرت بتغير الشيوخ وقسوتهم ، وتحول الشجاع

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

الغالب إلى متمسكن مغلوب بعد أن خضع إلى الشيخ والحكومة وعوامل الطبيعة وعانى من السلبية واللامبالاة والإحباط .[21]

أما سكان المدن فهم يتألفون من شرائح متعددة فمنهم أصحاب المناصب الحكومية والعسكرية والوظائف المدنية المختلفة والتجار ومالك الأراضي والعمال والحرفيون والكسبة . وقد شهدت المدن العراقية نمواً تدريجياً مثل شق الطرق والشوارع والجسور والمباني العامة و الحدائق والإضاءة الكهربائية وإسالة الماء والأبنية السكنية والتجارية وبدأت حركة تطوير الضواحي المحيطة بها .[22] وكان هناك تغييرات واضحة على مستوى الحياة في المدينة فقد ادخل البريطانيون وسائل ترفيه جديدة مثل دور السينما والملاهي والنوادي وشجعوا محلات الخمور والرذيلة و القمار.[23]

وتوسع التعليم وأرسلت البعثات العلمية إلى الخارج ، وقد رافق هذه التغيرات هجرة الكثير من سكان الريف إلى المدن بحثاً عن فرص افضل للعيش حيث عملوا في البناء والأعمال غير الماهرة وكانوا موضع استغلال من خلال رخص أجورهم وعدم وجود حماية قانونية لهم وزادت أعدادهم حتى تدهورت أحوالهم تدهوراً مزرياً .[24]

ويرى الباحث أن الحقيقة التي يمكن أن نصف بها المجتمع العراقي هي أننا نستطيع القول أن المجتمع يعاني من سوء الأوضاع المادية والصحية والتعليمية وان الخدمات دون المستوى المطلوب وان الأمراض تفتك بأبناء المجتمع والأمية متفشية حيث قلة المدارس خاصة للفتيات حيث كانت هناك نظرة متخلفة للمرأة لا سيما في الريف العرقي حيث لم تكن مكانتها تتناسب مع دورها الاجتماعي . وهنا نستطيع أن نقول أن الحكومات المتعاقبة خلال فترة الحكم الملكي في العراق لم تبد الاهتمام اللازم بالإنسان العراقي وظروفه المادية والصحية والعلمية وكان هناك قصور كبير في تقديم الخدمات الاجتماعية حيث كان هذا ربما أحد أسباب قيام ثورة 14 تموز 1958 .

المحور الثاني : البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1932 – 1958) :

كان لثورة 14 تموز 1958 مهمات كبيرة على الصعيد الاجتماعي وكان البد من أحداث تغيير في البنية الاجتماعية حيث كانت تسود العالقات (شبه الإقطاعية) في المجتمع العراقي ، وكان النمط الزراعي هو السائد وكانت الصناعة متخلفة .

كانت الأراضي الزراعية الخصبة والواسعة من نصيب الإقطاع والشيوخ المتنفذين فقد كان (3619) مالكاً يملكون (18) مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة ، وزادت ملكية بعض شيوخ العشائر عن مليون دونم . وفي المنطقة الشمالية كانت تسود الملكية الصغيرة حيث يمتلك المالكون الصغار (7.5%) من الأراضي الزراعية ، وقد تصل مساحة الأرض التي يمتلكها الشخص الواحد من هؤلاء المزارعين إلى (200) دونم.[25]

وتتضح سيئات الملكية الزراعية الكبيرة بكل وضوح قبل ثورة 14 تموز 1958 في محافظتي العمارة والكوت ، ففي العمارة يتصرف (171) مالكاً بـ (3,500,000) دونم . وفي الكوت فإن (22) شخصاً يمتلكون (617,14) الف دونم .[26]

وعندما جاءت ثورة 14 تموز 1958 ولأجل تغيير العلاقات الاجتماعية في الريف العراقي المبنية على الاستغلال والظلم أصدرت الثورة **[قانون الإصلاح الزراعي – رقم 30 لسنة 1958]** وذلك لأجل القضاء على الاستغلال والإقطاع وخلق ظروف جديدة لتطوير الفلاح العراقي .

وبموجب هذا القانون تم تحديد الملكية الزراعية والاستيلاء على أراضي كبار المالكين بعد أن تترك لكل مالك ألف دونم من أراضي السقي وألفي دونم من أراضي الديم ودفع التعويض للمالكين ويستحصل التعويض من الفلاحين بأقساط سنوية .[27]

ونتيجة للقانون بلغت مجموع مساحة الأراضي الموزعة حتى تاريخ 1964/3/31م (18.090.031) دونم , وعدد المنتفعين منها (33.935) شخصاً إضافة إلى (417) ألف أسرة من

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

الفلاحين الذين يمتلكون وحدات صغيرة لم يشملها قانون الإصلاح الزراعي .[28]

وبالرغم من كل ذلك فإن القطاع الزراعي بقي متخلفاً ، فلم يساهم هذا القطاع مساهمة كبيرة في دخل الأسرة العراقية ، وانما بقي واطئاً ، ولم يساهم الإصلاح الزراعي بإدخال الآلات والمكائن الحديثة في الزراعة ، بل بقيت تعتمد على الأساليب البدائية .[29]

ومن نتائج قانون الإصلاح الزراعي , اصبح هناك نوعان من العلاقة الاجتماعية في الريف العراقي هي العلاقات شبه الإقطاعية بسبب بقاء مساحات واسعة من الأراضي بيد المالكين , وعلاقات رأسمالية بسبب تهيئة الشروط الموضوعية لنمو البرجوازية الريفية . وعمدت الثورة إلى إصدار **[قانون الجمعيات الفلاحية – رقم 78 لسنة 1959]** لتنظيم الفلاحين مهنياً , ومساعدة الدوائر المتخصصة لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، وقد ألغي هذا القانون وتم إصدار القانون **[رقم 139 لسنة 1959]** بدلاً عنه .[30]

إن القوانين التي أصدرتها ثورة 14 تموز 1958 ، أضعفت العلاقات شبه الإقطاعية في الريف ولو بشكل نسبي ، إلا انها لم تحدث تغييراً ملموساً في مستوى معيشة الفلاح العراقي .

أما في المدينة ، فإن تخلف الصناعة انعكس بشكل فعال على العلاقات الاجتماعية ، حيث سادت الصناعات الحرفية البسيطة ، وانتعش الوسطاء والمرابين ، وارتفعت نسبة البطالة وانخفض المستوى المعاشي للطبقة العاملة . وأمام هذه الحالة رأت الثورة إن تطوير القطاع الصناعي أداة فعالة في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، كما اهتمت بالقطاع الخاص وشجعته.[31]

وكان للتسهيلات التي هيأتها وزارة الصناعة أثره في ازدياد المشاريع الصناعية الخاصة ، إذ منحت وزارة الصناعة (140) إجازة تأسيس عام 1962م لمختلف الصناعات , وقدر رأسمالها بما قيمته (5,8) مليون دينار ، كما بلغت إجازات المواد الإنشائية (33) إجازة .[32] كما تم منح بعض المشاريع شهادات الإعفاء الكامل خلال الفترة (1960 – 1962) ، وقد بلغ عدد هذه المشاريع نحو (88) مشروعاً ، كما بلغت رؤوس الأموال المخصصة لها نحو (2,8) مليون دينار ، وارتفع عدد المؤسسات الصناعية الخاصة من (813) مؤسسة عام 1960م إلى (970) مؤسسة عام 1962 . كما قام المصرف الصناعي بمنح (219) قرضاً خلال الفترة من 14 تموز 1985 إلى 20 نيسان 1959 وكانت تلك القروض تمنح لمساعدة أصحاب الصناعات في تنظيم مشاريعهم .[33]

لقد أكد وزير الاقتصاد العراقي في تلك الفترة على أهمية الطبقة الوسطى وفتح المجالات لها لتلعب دوراً مهماً في تطور العراق الاقتصادي والاجتماعي وذكر ((أن من أهم مبادئ السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية هو تنشيط القطاع الأهلي في جميع الحقول وخاصة في الحقل الصناعي ...)) [34]

وبسبب الوضع في الريف فقد هاجر عدد غير قليل من الأيدي العاملة إلى المدن مما ساهم في ارتفاع عدد الأيدي العاملة الفائض عن حاجة السوق إليها وارتفعت البطالة حيث بلغت سنوياً نحو (145) ألف عاطل عن العمل . وتشكل نسبة العمال غير الماهرين نسبة عالية من مجموع الأيدي العاملة العراقية ، حيث انهم يشكلون 75% من مجموع اليد العاملة في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات . وكانت أجورهم واطئة ويعيشون حياة بائسة جداً ، ويغلب على حياتهم الطابع الريفي القبلي لذلك اصبح دورها القيادي محدوداً وغالبية قيادتها من الفئة المثقفة أو الطبقة البرجوازية .[35]

أما عن المستوى التعليمي فقد ازداد عدد المدارس الابتدائية من (2084) مدرسة عام 1958/1957 إلى (3496) مدرسة عام 1962/ 1963 وزيادة عدد التلاميذ من (430) ألف تلميذ إلى (991) ألف تلميذ لنفس الفترة , وبالرغم من ازدياد عدد المدارس ، إلا أن نسبة الأمية بقيت عالية تقدر بـ (90,5%) من مجموع السكان وهناك تناسب طردي بين نسبة الأمية وبين

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

نسبة العاملين في الزراعة التقليدية .[36] وكذلك وضع البنات حيث يشكلن نسبة ضئيلة من مجموع الطالب . إن تخلف البنات عن الالتحاق بالتعليم الابتدائي يتجلى في القرى والأرياف ، وهو يعكس واقع المرأة الاجتماعي المتخلف . وفي مجال السياسة التجارية فقد تم إخضاع كل الاستيرادات لنظام الإجازات بعد عام 1959 .[37]

وفي المجال الصحي قامت الثورة بخطوات واسعة في هذا المجال حيث أقامت المستشفيات والعيادات الطبية إلا أنها لم تستطع احتواء جميع المفاصل لكبر وسعة الهوة الموروثة . إن ثورة 14 تموز 1958 اتجهت لإضعاف الطبقة شبه الإقطاعية والطبقة التجارية المرتبطة بالمصالح الأجنبية ولو بشكل نسبي إلا أنها قوَّت نفوذ الطبقة البرجوازية الوطنية وبما ينسجم مع طبيعة السلطة التي أعقبت ثورة 14 تموز 1958 . ويمكن القول أن الثورة عجزت عن تحقيق مشاركة الشعب في السلطة السياسية بسبب انحرافها باتجاه الديكتاتورية بالرغم من أنها أحدثت الكثير من التغييرات على المستوى الاجتماعي وفي البنية الاجتماعية لسكان العراق بعد الثورة كما هو الحال في المجال السياسي والاقتصادي . وأنَّ ما قامت به الثورة بإلغاء قانون دعاوي العشائر الذي أوجده الإنكليز سنة 1916 واستمر طيلة العهد الملكي كان خطوة لتحقيق المساواة بين أبناء المجتمع ، والواقع أن هذا القانون كان خطراً على وحدة المجتمع أنه يقسمه إلى قسمين يخضع كل منهم أحكام قانون خاص يختلف عن الآخر ، وقد حال هذا القانون دون تحضر الشعب بمحافظته على العادات والأعراف العشائرية التي لا تلائم المجتمعات في الوقت الراهن .[38]

وفي مجال خدمات الإسكان للمواطنين فقد لاقت الثورة مشكلة كبيرة في حل أزمة السكن لعشرات الآلاف من سكنة الصرائف في بغداد وسوء أوضاعهم المعيشية والصحية من خلال كثرة المهاجرين خاصة من جنوب العراق وخاصة من لواء العمارة لغرض العمل وظهرت أزمة سكن واسعة النطاق فلجأ أبناء الريف إلى بناء الصرائف والأكواخ في أطراف المدينة وقد اظهر الإحصاء الذي قامت به الدائرة الرئيسية للإحصاء سنة 1956 بتقريرها الخاص بتعداد المساكن في العراق , أن عدد الصرائف في منطقة بغداد (أي بغداد والكاظمية والكرادة والأعظمية والدورة) بلغ (16413) صريفة , وبلغ عدد الأفراد الذين كانوا يسكنونها زهاء (92) ألف نسمة . وقد ارتفع هذا العدد سنة 1958 حتى وصل ما بين (100 – 120) ألف نسمة يعيشون في صرائف أكثرها في جانب الرصافة ولاسيما المنطقة الممتدة وراء السدة الشرقية من الأعظمية حتى بغداد الجديدة (الصرافية ، قرية الوشاش (حي السلام) ، قرية تل محمد) بغداد الجديدة (والعاصمة وشمال الباب الشرقي وكذلك في منطقة الشاكرية في الكرخ كرادة مريم قرب منطقة (ام العظام).[39]

وقد تم تشكيل لجنة على مستوى عال لغرض وضع الحلول لهذه المشكلة الكبيرة وكان من ضمن حلولها توطينهم في جانبي الكرخ والرصافة وتحسين أحوالهم المعاشية وإدماجهم في الحياة المدنية حيث لم تجد هذه الأمور نفعاً في حل مشاكلهم وتحسين أوضاعهم ولهذا فقد تم استدعاء رؤسائهم وتم اخذ آراءهم في العودة إلى مناطقهم وتوفير أراضي زراعية لهم ومساعدتهم وتأمين وسائل الزراعة لهم في تلك المناطق فأبدى 75% منهم استعدادهم للعودة وممارسة الزراعة , أما الـ25% الذين هم من العُمال وأرباب الحرف والصنائع الأخرى فقد آثروا التوطن في العاصمة على الزراعة والعودة وقد تم تعيين الأرض اللازمة لهم بعيداً عن العاصمة يشيد عليها قرية لها شروط الإسكان . وبالرغم من ذلك فلم تكن الحلول موفقة في إعادة المهاجرين إلى الأماكن التي هاجروا منها .[40]

وقد تم تشكيل لجنة أخرى على مستوى عال من الوزارات : الإعمار و الداخلية و الدفاع والمالية و الشؤون الاجتماعية و الشرطة والأمانة و الطابو لوضع حل مناسب لسكان الصرائف ، وتم توزيع الأراضي على النقابات على اختلافها لبناء الدور

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

لمنتسبيها بأجور زهيدة ، وقد أنجزت في العام الأول للثورة (240) دار تجريبية في بغداد وزعت على صغار الموظفين و (400) دار لإسكان العمال و (1152) دار في مشروع إسكان غربي بغداد و (200) دار في السعدية و (650) دار في البصرة و (100) دار لضباط الجيش في بغداد .[41] وكانت هذه الدور تمنح حسب مدة الخدمة وحجم العائلة . كما تم إلزام أصحاب المعامل والمشاريع الصناعية لبناء مساكن لعمالهم وفق قانون رقم 84 لسنة 1958 والصادر في 16 كانون الأول 1958 .[42]

وهنا لا يفوتنا أن نذكر أن مسيرة الثورة في تغيير المجتمع أخذت تتعثر بل وترتد في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية عن ما كانت عليه في السنة الأولى من عمر الثورة بفعل العراقيل والصراعات الداخلية ما بين الثورة ورجالها من جهة و الثورة والأحزاب السياسية من جهة اخرى .

وتشير التقارير الاقتصادية انه في عام 1961 كان نصف الذين في سن العمل والبالغ عددهم ثلاثة ملايين و 600 ألف شخص يعيشون حالة بطالة كاملة فضلاً عن وجود مئات الألوف من العمال والفلاحين يعانون بطالة جزئية ومستمرة , وقد سجلت دوائر العمل نحو (200) ألف عامل عاطل . وبينما ارتفعت أجرة العامل الماهر بنسبة 60,2% ، فإن تكاليف المعيشة في حزيران 1961 ارتفعت بنسبة 90,5% , وتستهلك أجرة السكن بين 35% - 40% من أجرة العامل .[43]

وإضافة إلى ذلك فإن قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 تضمن ثغرات كثيرة . فقد ترك هذا القانون في حوزة كبار المالكين ومتوسطيهم اكثر من تسعة ملايين دونم بينما ينال ملايين الفلاحين تسعة ملايين دونم أيضاً ، وترك هذا القانون 60% من الفلاحين دون أرض ، إضافةً إلى ذلك فإن على الفلاحين دفع أجور الأرض إلى المالكين كتعويض لمدة 20 عاماً ثمن قطعة الأرض الصغيرة .

إضافة إلى بطئ التنفيذ حيث وبعد ثلاث سنوات في 1961 لم يجر الاستيلاء إلا على 45% فقط من الأراضي التي يجب الاستيلاء عليها ، ولم يوزَّع من المساحات الواجبة التوزيع إلا 25% فقط , وانعدمت الشروط العامة والضرورية لكل إصلاح اجتماعي كبير وخاصة شروط الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والوضع الديمقراطي والتخطيط العام .[44]

وبالرغم من ذلك وفي الذكرى الثالثة للثورة تم وضع حجر الأساس لأكثر من (620) مشروعاً منها بنايات للدوائر الحكومية ومخافر للشرطة ودور للإسكان ومدارس ومؤسسات صحية ومصانع ومعمل للتمور .[45]

ويرى الباحث أن المشاكل والعراقيل والبطالة وارتفاع الأسعار والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن والصراعات السياسية ، جعلت الأمور تتراجع وتسوء أكثر يوماً بعد يوم حيث تطورت إلى إضرابات طلابية وعُمالية استغلت من قبل الأحزاب والحركات السياسية وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي حيث قام بالاستيلاء على السلطة في 8 شباط 1963 حيث استلم البعثيون السلطة في العراق .

المحور الثالث : الأحوال الصحية في العراق (1939 – 1958):

عانى العراق من المشاكل الصحية كثيراً في العهد الملكي , وقد ساهمت تلك المشاكل في تخلف المجتمع العراقي آنذاك , فأغلبهم كان يجهل القواعد الصحية , كما أنَّ طبيعة المناخ لبلادٍ قاريّ , وكثرة الرطوبة والمستنقعات والأهوار وتكرار الفيضانات أثرت في واقع الخدمات البيئية والصحية والتي لم تكن بشكلٍ كافٍ حتى في العاصمة بغداد حيث كانت شوارعها مليئة بالأوساخ والقاذورات المتراكمة وخاصة في فصل الشتاء , وكان للوضع المعاشي المتردي وانتشار الأمراض بفعل سوء التغذية ورداءة نوعيتها وقلة وندرة الأدوية وارتفاع أسعارها مما حال دون استطاعة عدد كبير منهم معالجة هذهِ الأمراض وحتى الوقاية منها , وأيضاً نقص الكفاءات الطبية والذي كان واضحاً في كفاءة المؤسسات الصحية والتي أصبحت عاجزة عن أداء وضيفتها في تحسين المستوى الصحي للناس , فمثال انتشرت في

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

بغداد امراض كثيرة وفتاكة مثل الملاريا والبلهارسيا والتدرن الرئوي والتراخوما والإنكلستوما والجدري , ويحتل مرض الملاريا الصدارة في قائمة الأمراض المتوطنة الوبائية التي عانى منها المجتمع العراقي عامة , وكانت لبغداد الحصة الكبيرة من هذا المرض منذ عام 1940 إذ بلغ عدد الإصابات المسجلة لدى الدوائر الصحية (97.361) إصابة وهو رقم خيالي لم تصله المدينة منذ تأسيس النظام الملكي , ومما ساعد على انتشار المرض اتصال مزارع بغداد بمزارع ديالى والفرات , وكانت الدوائر الصحية وخاصة مديرية صحة العاصمة قد اهتمت بالكشف عن المرض في المياه الراكدة في جانب الكرخ ومياه الفرات التي كونت مستنقعات كثيرة في طريق الفلوجة والمياه التي تجمعت تحت جسر الخر ووصلت إلى قصر الزهور والرحاب وغيرها من جهات المدينة , وعثر على يرقات (الإينو فيل) وهي جراثيم الملاريا في منطقة السعدون والوزيرية والكاظمية , وقد اهتمت الصحة بمعالجة المصابين بهذا المرض بمادة (الكنين) وهو علاج وقتي لأن المريض بعد شفاءهِ يعود مرة أخرى لنفس البيئة التي لا تتوفر فيها الشروط الصحية للوقاية من هذا المرض , وقد أسهم الدكتور (ألبير إلياس) رئيس الهيأة الصحة في قضاء بغداد بتوسيع عمليات المكافحة في مستشفى الكاظمية حيث وفر اللقاح للمواطنين وتم تلقيح حوالي (500) شخص يوميا ضد المرض , وقدم الدكتور (سندرسن) تقريراً إلى مديرية الصحة العامة بيَّن فيهِ إجراءات مكافحة الملاريا فرفعتهُ وزارة الشؤون الاجتماعية إلى اللجنة الخاصة لمكافحة الملاريا عن طريق سحب المياه الراكدة وردم المستنقعات وإلقاء النفط الأسود في البالوعات مرتين في الأسبوع ومكافحة البعوض أيضاً , وطلبت اللجنة من الأهالي التعاون معها باستمرار.[46]

وفي عام 1941 تأسست مديرية الوقاية الصحية التي قامت بإجراء مسح شامل للملاريا في أنحاء العرق , واستدعت الدكتور (أحمد الحلواني) الخبير المصري والمتمرس في الطب الاستوائي بعد انتشار المرض في بغداد إثر فيضان سنة 1942 , فقام الخبير بمكافحة المرض في مرحلتين :

الأولى : من بغداد حتى شقلاوة , **الثانية :** باتجاه البصرة , وقد نجح في المرحلة الأولى بشكلٍ كامل في حين أحرز نجاحاً جزئياً في البصرة بسبب طبيعة البيئة فيها , وبذلك انخفضت نسبة الإصابات في مدينة بغداد بشكل واضح مقارنة مع مدينتي البصرة والموصل .

وفي عام 1946م تأسست مديرية مكافحة الملاريا في بغداد والتي أصبحت فيما بعد ((**معهد الأمراض المتوطنة**)) برئاسة الدكتور محمد إبراهيم وزملاءه عبد القادر شاتي وخليل إبراهيم وكانت لهذهِ المديرية جهود جدية .[47]

وهناك أيضاً أمراض أخرى انتشرت في بغداد مثل **البلهارسيا ويعني [البول الدموي]** , وأيضاً مرض **السِّل ويعني [التدرن الرئوي]** , وظهر في المدن ذات الكثافة السكانية العالية لاسيما مدينتي كربلاء والنجف المقدستان حيث أن السلطات الصحية لم تكن لديها خطة مرسومة للسيطرة والحد من انتشار هذا المرض فكان عملها لا يتعدى إدخال المُصاب إلى مستشفى العزل بانتظار الموت والسبب لعدم توفر الأدوية المضادة للمرض , فكان أكثر المصابين المتمكنين مادياً يتوجهون إلى مصحَّات لبنان للاستشفاء , وقد شكلت جمعيات خيرية في العاصمة لمكافحة مرض التدرن الرئوي فقد قامت جمعية مكافحة التدرن التي كانت تعرف في بداية تأسيسها بجمعية مكافحة السِّل بجهودٍ كبيرة لمعالجة المرض .

الإنكلستوما [الدودة الشصية] وقد انتشر هذا المرض في الأحياء الشعبية التي كان أغلب سكانها من الطبقة الفقيرة والمعدومة لانخفاض مستواها المعاشي , فضلاً عن عدم إلتزامها بالشروط الصحية , وانتشر المرض في صفوف الفلاحين بالدرجة الأساسية ولاسيما سكان الصرائف بعد هجرتهم إلى العاصمة واستقرارهم في بيئة ملوثة تفتقر الى ابسط الخدمات الصحية.[48]

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

أمراض العيون , كانت أمراض العيون تؤلف واحدة من اخطر المشكلات الصحية التي واجهتها المدن العراقية ومنها بغداد , ويأتي مرض **التراخوما** في مقدمة هذهِ الأمراض , وبلغت نسبة الإصابة فيه بداية الأربعينيات حوالي 26.9% , وكانت أعراضهُ خطيرة تؤدي بالعور والعمى , وقد بذلت وزارة المعارف جهود كبيرة في زيادة كفاءة دوائر الصحة التابعة لها التي كانت تعرف بصحة المعارف لغرض تمكينها من اجراء الفحوص الطبية بصورة منتظمة على طلبة المدارس في مختلف المناطق وإقامة المستوصفات في بغداد , وفتح اول مستوصف لها في أواخر عام 1944م لغرض تقديم العالج اللازم لطلبة المارس , ضم المستشفى (42) سريراً موزعة على ردهتين منعزلتين واحدة للطلاب والأخرى للطالبات .

أمراض الأطفال , انتشرت امراض الأطفال ولاسيما الهزال والإسهال والتهاب الأمعاء والسُعال الديكي والحصبة والنكاف والزحار والكزاز , بسبب ضعف مقاومتهم للأمراض فضلاً عن جهل الأمهات بقواعد التربية الصحية وانعدام التغذية الصحة , وقد سبب ارتفاع نسبة الوفيات بالمقارنة مع الوالدات وخاصة في المناطق الفقيرة التي تعتمد على القابلات الشعبيات دون المؤسسات الصحة , واستمرت هذهِ الحالة وفيات الأطفال أرضع في مدينة بغداد حتى نهاية الأربعينيات وبداية والخمسينيات .

الأمراض الزهرية , أدت ظروف الحرب العالمية الثانية الى تفاقهم مشكلة البغاء ((الاتصال الجنسي غير المشروع)) مما ساعد على انتشار الأمراض الزهرية في بغداد لاسيما السفلس والسيلان والقرحة اللينة , وقد انتشرت هذهِ الأمراض في بغداد نتيجة لتعدد دور البغاء العلنية والسرية , وكانت دوائر الصحة والجمعيات الاجتماعية تحاول دون جدوى لمعالجة هذهِ الظاهرة الصحية ولكن دور السماسرة وعلاقاتهم بالأوساط المتنفذة ساعد على استمرار البغاء وديمومتهِ , ولم تصل المؤسسات الصحية إلى حصر العدد الحقيقي للمصابين في العاصمة لامتناع بعضهم عن مراجعة المستشفيات الحكومية من جهة , أو مراجعتهم للأطباء الاختصاص لأسباب اجتماعية من جهة أخرى .[49]

الخاتمة

من الملاحظ لكل الأحداث التي مرت في العراق أو تحديداً منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة في العام 1921م أن هناك عجز عن إيجاد مؤسسات راسخة وقوية لدى المجتمع العراقي ، ونستطيع أن نقول أن السبب الحقيقي هو التناقض والتنافر بين الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم في العراق سواء في منهجها وأهدافها أو برامجها ، فالنظام الجديد يلغي كلياً أو جزئياً ما سار عليه أو أسسه النظام القديم وهذهِ بحد ذاتها مشكلة اجتماعية كبيرة تسبب عدم الاستقرار والتأخر والتخبط للمجتمع ومؤسساته المختلفة , وإن مرحلة التحوّل والانتقال من التقليدية إلى المدنية والتحضر قد طالت بالرغم من تعدد الأنظمة السياسية التي تعاقبت عليه وطبيعة هذهِ الأنظمة .

إن كل التغييرات السياسية التي حصلت في العراق هي على أيدي العسكريين وليس على أيدي السياسيين أو الصناعيين أو الوطنيين المدنيين أو غيرهم ، فكان الطابع العسكري والتربية القومية لها آثارها في حياة المجتمع العراقي الحديث حيث كانت هذه التغييرات ذات خلفية عسكرية أسلوباً وبناءً ، وأن ما حدث في [14 تموز 1958] و [8 شباط 1963] و [18 تشرين 1963] خير شاهدٍ على ذلك ، حيث ابتعدت لغة الحوار وحورب الرأي الآخر ، وان ما أعلن من أمور أو ما اتخذ من خطوات فهي من باب الشكليات سواء في الجوانب الديمقراطية والإعلان عنها أو التعددية الحزبية والتعامل معها سواء عن طريق إقامة الجبهات الديمقراطية أو الوطنية للأحزاب ، حيث أن الغرض الرئيس هو للسيطرة عليها وتسييرها وفق ما تريد السلطة ورجالها ذو العقلية العسكرية .

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

الهوامش:

1 وزارة التخطيط / الجهاز المركزي لإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1957 ، ص 25 .

2 مديرية النفوس العامة ، المجموعة الإحصائية للتسجيل عام 1957 .

3 المصدر نفسه .

4 هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، مطبعة المعارف ، بغداد 1958 ، ص (22 – 23) .

5 ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 1958 في العراق ، وزارة الثقافة والإعلام ، 1979 ، دار الرشيد للنشر ، سلسلة دراسات 184 ، ص (30 – 31) .

6 جهاد صالح العمر ، العراق في التاريخ تطور الأوضاع السياسية حتى في تموز 1958 ، بغداد 1983 ، ص 705 .

7 المصدر نفسه ، ص 706 .

8 المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، بيروت ، ط 2 ، 1971 ، ترجمة جعفر الخياط ، ص 167 .

9 عماد الجواهري ، الأوضاع الاقتصادية في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ، 1978 ، بغداد ، ص 337 .

10 المس بيل ، مصدر سابق ، ص 20 .

11 عماد الجواهري ، مصدر سابق ، ص 394 .

12 عبد الرزاق الهلالي ، الريف والإصلاح الاجتماعي في العراق ، 1960 ، ص 55 .

13 خليل علي مراد ، الأحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، بغداد ، 2002 ، ط1 ، بيت الحكمة ، ص 557 .

14 المصدر نفسه ، ص 45 .

15 علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص 175 .

16 علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي ، ط 2 ، 1995 ، دار كوفان ، لندن ، ص 45 .

17 Lady bell , The Letters of Gerttrude bell (New York . 1988 , 11 , 647)

نقالاً عن حنا بطاطو. ترجمة عفيف الرزاز. العراق . ص 114 .

18 محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق (1916 – 1958) ، ج1 ، بيروت ، 1965 ، ص51 .

19 المس بيل ، المصدر السابق ، ص 52 .

20 علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق (1914 – 1918) ، بيت الحكمة ، ص 527 .

21 حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1984 ، ص 74 .

22 ستيفن همللي ، العراق الحديث من (1900 – 1950) ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ص 273 .

23 متي عقراوي ، العراق الحديث ، بغداد ، 1936 ، تعريب محمد مجيد خدوري ، ص 263 .

24 عماد الجواهري ، مصدر سابق ، ص (337 – 338) .

25 محمد حسن توفيق ، نهاية الإقطاع في العراق ، دار العلم للماليين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1958 ، ص 105 .

26 محمد علي الصوري ، الإقطاع في لواء الكوت ، مطبعة اسعد ، 1958 ، ص 80 .

27 وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، النشر والإعلام ، بحوث مؤتمر الإصلاح الزراعي ، ص 25 .

28 المصدر نفسه .

29 كمال سعيد الخياط ، القطاع الزراعي في العراق ، قسم الموارد الطبيعية وتقييم أساليب التنمية ، مطبعة العاني ، ط1 ، ص 152 .

30 سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية في العراق ، ثورة 14 تموز في العراق ، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1980 ، ص 245 .

31 صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق ، القطاع الخاص ، مطبعة النجوم ، بغداد 1968 ، ص 327 .

32 جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق (1950 – 1970) ، ج2 ، تطور القطاعات السلعية ، ص 344 .

33 ثورة 14 تموز في عامها الأول ، مطبعة الأخبار ، السعدون ، بغداد ، 1959 ، ص 108 .

34 خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد منذ 14 تموز الخالد ، دائرة الإعلام ، مطبعة العاني ، بغداد ، ص 164 .

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161

Abstract:

The subject of the study includes keeping pace with the development of Iraqi society from 1921 to 1958 and the changes in the social structure and the research section into three axes:

The first axis, 1921-1957, dealt with the mandate government's acquisition of additional land and agricultural sectors by legislating laws in their favour.

After Iraq gained formal independence in 1932, successive Iraqi Governments pursued this policy, which deprived the Iraqi farmer of many human rights

The second axis, 1932-1958, dealt with changing social relations in the Iraqi countryside based on exploitation and injustice. Steps have already begun to revive the Iraqi economy, focusing on industrial projects after 1958.. Government, military, various civil functions, merchants, landowners, workers, craftsmen and gain. Iraqi cities have witnessed gradual growth, such as the construction of roads, streets, bridges, public buildings, parks, electric lighting, water liquefaction and residential and commercial buildings, and the development of surrounding suburbs has begun .The third axis, 1939-1958, health conditions in iraq

35 عدنان رؤوف ، أحوال عالقات العمل في المصنع ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1971 ، ص 73 .

36 مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد 32 ، ك 1972/2 ، ص 65 .

37 فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق (1960 – 1970) ، دار الطليعة ، بيروت ، ط1 ، 1977 ، ص 153 .

38 حمد حسن توفيق ، مصدر سابق ، ص 99 .

39 عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف إلى المدن ، وزارة التربية ، بغداد 1958 ، ص 60 .

40 ملفات مجلس السيادة ، رقم الملف 168 ، وثيقة 69 ، الورقة (422 – 423) .

41 ثورة تموز في عامها الأول ، مصدر سابق ، ص 210 .

42 صحيفة الأهالي ، 3 كانون الثاني 1958 .

43 هادي حسن عليوي ، عبد الكريم قاسم الحقيقة ، بغداد 1990 ، ص 180 .

44 المصدر نفسه ، ص 181 .

45 عدنان ياسين مصطفى ، التنمية الاجتماعية في العراق ، المسارات والآفاق ، دراسة نشرت في مجلة المستقبل العربي ، السنة 26 ، العدد 295 ، 2003 ، بيروت ، ص (68 – 87) .

46 عباس فرحان الزاملي , رسالة ماجستير , الحياة الاجتماعية في بغداد (1939 – 1958) ينظر : موقع ملاحق المدى . www.almadaasupplement.com

47 المصدر نفسه .

48 المصدر نفسه .

49 المصدر نفسه .

The development of the Iraqi social structure (1921-1958)

Dr. Abdul Hussein Abdul Mohsen Sousse

Dr. Nawal Zaghir is the torment of al-Khafaji

Imam Kadhim University

DOI:10.52113/uj05/022-15/150-161